

## المفارقة المنهجية في الخطاب الاقتصادي السائد

عبدالرزاق سعيد بلعباس

باحث، معهد الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، المملكة العربية السعودية

المستخلص: تكشف الورقة على مفارقة لم تشد اهتمام الباحثين ولم تجلب أنظارهم انطلاقاً من السؤال التالي: إذا كانت الغاية الأساسية من دراسة مناهج العلوم الاجتماعية هي الوقوف على تعدد طرق التعمق في فهم الظواهر وإدراك أن ما يُعرف قليلاً بالمقارنة إلى ما لا يُعرف؛ فكيف يُقرّر أن هناك طريقة واحدة في دراسة الاقتصاد؟ هذه المفارقة تنطبق على الخطاب الذي يطرح بأن الاقتصاد هو علم وضعي قائم على قوانين طبيعية؛ كما تنطبق على الخطاب الإسلامي الذي يقرر بأن هناك قوانين اقتصادية شاملة لجميع النظم الاجتماعية؛ مما يكشف أن ما يقود التفكير فعلياً ليس الاختلاف حيال النموذج الاقتصادي السائد، وإنما الرغبة في التقليد للحصول - على ما يبدو - على أهم ميزاته التنافسية في بناء المعرفة وصياغتها على أكمل وجه، وإذا كان هذا الخطاب يستند نظرياً إلى عالم "مختلف"، فإن ما يثيره فعلياً ليس الاختلاف، وإنما الرغبة اللامحدودة للتقارب والتشابه.

الكلمات الدالة: المنهجية، علم الاقتصاد، القوانين الطبيعية، المذهب الوضعي، الخطاب الإسلامي

تصنيف JEL : A11, B1, B4

تصنيف KAUIE : G1, G2, H11

## مقدمة

هو: هل الغاية الأساسية من دراسة مناهج العلوم الاجتماعية هي رصد ما يطرح من طرق للتعمق في فهم الوقائع؟ أم تبني طريقة واحدة باعتبارها طريقة مثلى؟ مما يشكّل اختباراً حقيقياً للكتابات التي تتناول هذه الطريقة الواحدة استناداً إلى أدبيات العلوم الطبيعية والاقتصاد وعلم اجتماع المعرفة، كما يمثل اختباراً فارقاً لمدى جدية الخطاب عن البديل المنهجي الإسلامي في الاقتصاد الذي يوسم أحياناً بالتأصيل الإسلامي لعلم الاقتصاد ويفترض وجود منهجية إسلامية في مقابل وجود منهجية تقليدية.

بعد إيضاح طريقة جمع المعلومات التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بموضوع المنهجية في الأدبيات الأوروبية بالاعتماد في المقام الأول على الكتابات القديمة التي يرجع بعضها إلى أكثر من ثلاثة قرون ونصف، تتناول الورقة تعريف مفهوم المنهجية في ضوء هذه الكتابات المستقاة من حقول معرفية شتى، وتطورات الاهتمام بالمنهجية في الأدبيات الاقتصادية، وضرورة تجاوز المفاهيم التي حولت دراسة طرق تناول الوقائع الاقتصادية إلى خطاب فني عن المنهجية، والسؤال المحوري الذي يدور حوله الحوار المنهجي في الاقتصاد هو: هل الاقتصاد علم قائم على قوانين طبيعية؟، وتركز الورقة بعد ذلك على تفكيك الخطاب السائد الذي يروج هذه الفكرة وبيان أنها فكرة خاطئة لا تمت للواقع بصلة؛ ثم الكشف عن وقوع الخطاب الإسلامي بدوره في مفارقة لم تشد اهتمام الباحثين ولم تجلب أنظارهم، والدعوة إلى تجديد الدراسة المنهجية للاقتصاد في المجتمعات المسلمة، وتأتي الخاتمة لاستعراض أهم النتائج.

شهدت فعاليات ورشة "مستقبل الاقتصاد الإسلامي" التي نظمها معهد الاقتصاد الإسلامي خلال الفترة 27-28 ذو الحجة 1433هـ الموافق 12-13 نوفمبر 2012م عرض ومناقشة مجموعة من الأوراق حول المنهجية؛ ومما يلفت الانتباه أن الحوار تمحور في جوهره حول السؤال الذي ظلّ يشغل بال المهتمين بالاقتصاد السياسي وعلم الاقتصاد منذ أكثر من ثلاثة قرون ونصف، وهو: هل الاقتصاد علم قائم على قوانين طبيعية؟ ويتواصل الحوار بين الفينة والأخرى في شبكات التواصل الاجتماعي بين المختصين، مما يطرح سؤالاً حول سر معاودة هذه المسألة دون إلمام بخلفياتها المعرفية ولا مواكبة التطورات التي يشهدها البحث العلمي في الموضوع مع الحرص على إرجاع الأمور إلى نصابها الصحيح؛ فهذه التطورات على الرغم من أهميتها تظلّ حبيسة رؤية تحصرها في فن موجه للمنهجين أو المتخصصين في دراسة مناهج العلوم، وما ينحدر عنها من مفاهيم ترتبط ارتباطاً عضوياً بالعلوم الطبيعية في مقدمتها الفيزياء؛ مما حولها إلى خطاب فني عن المنهجية لا يلامس الواقع المعيش بكل تعقيداته وهمومه وأفائه، مع أن الوقائع الاجتماعية توفر مادة أولية ضرورية لاختبار ما تمّ تلقيه في الدراسة الجامعية وترسيخه في المراكز البحثية؛ مما يتيح المجال لإعادة النظر في بعض المفاهيم، وشحذ بعضها الآخر، ونحت مفاهيم جديدة.

امتداداً لهذا الحوار تهدف الورقة إلى تقييم ما أنجز من الناحية المنهجية في الأدبيات الاقتصادية وكتابات الاقتصاد الإسلامي على وجه الخصوص بتجاوز الأطر الضيقة التي تنحصر فيها الكتابات عن منهجية علم الاقتصاد. ومن هذا المنطلق تطرح الورقة سؤالاً جوهرياً،

يقوم أساسًا على جملة من الكلمات تدل كل واحدة منها على معنى مفرد بالوضع أم على مفاهيم توجه التفكير نحو مسار محدد؟

### تعريف مفهوم المنهجية

ينحدر مفهوم المنهجية من مفهوم المنهج أو النهج أو المنهاج (ابن منظور، 2003؛ 14: 365-366)، وهو الطريق المتبع للوصول إلى هدف أو بشكل أعم وسيلة محددة توصل إلى غاية معينة (مجمع اللغة العربية، 1983: 193).

والمقصود بالمنهج العلمي هو طريقة منتظمة أو عملية منظمة للوصول إلى معرفة الحقيقة (Carreras Gonzalez, 190: 1881؛ مما يبيّن أن الغاية الأساسية من دراسة مناهج العلوم الاجتماعية ليست في تقرير أن هذه الطريقة أفضل من تلك، أو الوصول إلى طريقة واحدة، وإنما التعمق في فهم الظواهر وإدراك أن ما نعرفه قليل جدًا مقارنة بما لا نعرفه بالنظر إلى تعدد طرق الوصول إلى الشيء نفسه ونسبية كل نوع منها، وتبرير أسباب اختيار طريقة ما دون غيرها (Poincaré, 1908: 326)؛ وهو ما أكدته بعض الدراسات الحديثة في مناهج العلوم انطلاقًا من التساؤل التالي: هل العلوم تجعلنا نكتشف حقيقة الأشياء؟ وهل تقتصر على فحص الظواهر بحيادية وترجمتها لنا كما هي؟ أم أنها تبنيها في المختبرات وفق رؤية خاصة لتجربنا على التصديق بأنها تجسيد للواقع الحقيقي؟ (Gaston-Granger, 2000).

في ظلّ هذه التطورات لم يعد بالإمكان اختزال علمية حقول المعرفة في طريقة علوم الطبيعة لأن ذلك سيؤدي إلى تبني المنظومة المعرفية كلها التي تبدأ من القوانين الطبيعية وتنتهي باستخدام الرياضيات والتنبؤات (Poincaré, 1920: 8)؛ فالظواهر الاجتماعية المعقدة بطبيعتها لا يمكن اختزالها في

### طريقة جمع المعلومات

لتفادي المفاهيم الأساسية التي حولت دراسة طرق تناول الوقائع الاقتصادية إلى خطاب في عن المنهجية، أثرت الورقة الرجوع إلى الكتابات القديمة لاعتبارات عدّة ظهرت من خلال التتبع والاستقراء، تتلخص بشكل عام - بناءً على ما تمّ جمعه وتصنيفه - فيما يلي:

أولاً: الاطلاع وبشكل موسع خارج نطاق التخصص.

ثانياً: وضوح التعبير وعدم التكلّف باستخدام مفاهيم فنية معقدة.

ثالثاً: إبراز الخلفيات التي تشكلت على أساسها المعرفة.

رابعاً: عرض المصادر والمراجع المعتمد عليها بشفافية دون طمس حق الأعلام غير المشهورين.

هذا الغوص في الكتابات القديمة والتنقيب في تاريخ الأفكار يفتح المجال لاختبار الثقافة السائدة بعد الوقوف على حقيقة مضامينها وأدواتها في بناء المعرفة من خلال كتابات مجهولة أو مهمشة أو منبوذة، كما يتيح الفرصة للخوض في مقارنات غير مسبوقة، بناءً على قناعة تترسخ مع مرور الزمن من أن العلوم لا تتطور إلا بتنوع طرق التفكير ووجهات النظر؛ فهناك متسع للجميع دون تمييز أو إقصاء طالما أن تداولها يتم بطريقة جادة في إطار الاحترام المتبادل؛ فلا يتعدى على أحد، ولا يهضم حق أحد. هذا يجر إلى ضرورة تحديد ماهية مفهوم المنهجية بالنظر إلى ما تمّ استكشافه في الكتابات القديمة إلى أبعد من المقارنة شبه الآلية بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي؛ فالمطلوب هو الوقوف على المعاني والدلالات بما يخدم إشكالية البحث وليس مجرد سرد ما تم جمعه من هنا وهناك، لبيان العلاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي عمومًا وخصوصًا، بناءً على سؤال جوهري، هو: هل التعريف

ومجلة أوكونوميا (Economia)، كما اتسع نطاق المشاركين بشكل ملحوظ ليضم متخصصين - ممن تلقوا تكويناً أصلياً في الاقتصاد أو فلسفة العلوم أو علم اجتماع المعرفة - يخصصون جزءاً كبيراً من أبحاثهم للقضايا المنهجية بعد أن تلقى بعضهم دراسات عليا في الاقتصاد والفلسفة (Economic and Philosophy) أو الفلسفة والاقتصاد (Philosophy and Economics) أو علم الاجتماع والاقتصاد (Sociology and Economics)؛ مما جعل المبحث المنهجي يتعدى الإطار الاقتصادي البحت.

وإذا كان هذا المنحى القائم على التفاعل بين التخصصات (interdisciplinarity) يحمل إيجابيات، فإنه لا يخلو في الوقت نفسه من سلبيات لكونه يفضي عموماً إلى تقارب بين التخصصات دون الخوض في الخلفيات التي تؤدي إلى تبني موضوعات الدراسة بطريقة مختلفة؛ فالتفاعل بين التخصصات ينتج نظرات لا تتطور من حيث العمق في تحرير المفاهيم وإبراز الوضعيات المعرفية (epistemological postures)، باعتبار أن كل مؤلف يميل إلى إسقاط منهج تخصصه مع الحرص على احترام تخصص الآخر. هذا التلفيق المعرفي ينطبق على بعض الكتابات عن منهجية الاقتصاد الإسلامي التي تدعو إلى الجمع بين منهج أصول الفقه ومنهج الاقتصاد، لكنها لا تلبى الطموح بسبب انحصارها بين قطبي الفقه والاقتصاد، فضلاً عن عدم مواكبتها لتطورات البحث العلمي ولو من باب الضبط والإيضاح والبيان بالنظر إلى التحديات المعرفية المستجدة أو المسائل الكامنة التي لم يتنبه لها ولم تجلب الاهتمام.

نماذج كمية تقوم في الأساس على الأعداد والأرقام والرموز الرياضية (Urban, 1833: 18)، اعتقاداً بأنها أفضل طريقة علمية ممكنة (Brants, 1887: 56)؛ مما يدل على عدم استيعاب موضوع المنهجية، لذلك نجد جلّ المولعين بالطرق الكمية من أقل الباحثين اهتماماً بدراسة منهجية العلوم لكونها تنحصر في منهجهم وفقاً لما ترسخ في أذهانهم عن وعي أو بدون وعي.

والمطلوب هنا هو تجاوز هذا التعريف التقليدي الذي يحصر التفكير في ثنائية العلم وطرقه لفحص عمليات إنتاج العلم، والدوافع المادية التي تحركها (Latour et Woolgar, 1979)، والقوى التي تعبئها (Stengers, 2013)؛ مما يقود إلى تسليط الضوء على تطورات الاهتمام بالمنهجية في الاقتصاد ضمن التفاعل بين التخصصات ومحدوديته من حيث التعمق في تحرير المفاهيم واستكشاف الوضعيات المعرفية.

تطورات الاهتمام بالمنهجية في الاقتصاد ضمن التفاعل بين التخصصات ومحدوديته المعرفية

شهدت الأوساط العلمية التي تعنى بالاقتصاد على مر الأزمان اهتماماً بالقضايا المنهجية فيما يخص الطريقة التي يتطرق أو ينبغي أن يتناول من خلالها الاقتصادي إلى موضوع دراسته. ولفترة طويلة، لم يُشكّل هذا الاهتمام تخصصاً مستقلاً بذاته؛ فقد كان يقوده في غالب الأحيان اقتصاديون لا تندرج المنهجية ضمن أولياتهم البحثية. لكن الوضع تغير نسبياً خلال العقود الأخيرة حيث باتت النقاشات المنهجية تجرى في مجالات المتخصصة، مثل مجلة المنهجية الاقتصادية (Journal of Economic Methodology) ومجلة علم الاقتصاد والفلسفة (Economics and Philosophy)، ومجلة الفلسفة الاقتصادية (Revue de Philosophie Économique)،

جمع أكبر قدر ممكن من المعرفة بغض النظر عن شكل الوعاء الحاضن بناء على التمييز المعهود بين العلم والأيدولوجية (Schumpeter, 1949:358)، وهو مجرد وهم لا يستقيم مع الواقع (Heilbroner, 1996: 47). هذا يبين أن المفاهيم السائدة في منهجية العلوم توجه التفكير وتجعله يدور في حلقة مفرغة بحيث لا يستطيع الخروج منها ولا يبلغ ما هو منشود، وهو التعمق في فهم القضايا التي تخص المجتمع.

ومما يثير الانتباه هو قصور في الاطلاع على كتابات باحثين فرنسيين لهم إسهامات متميزة في منهجية العلوم، لاسيما هنري بونكري (Poincaré, 1908)، وغاستون باشلر (Bachelard, [1938] 1983)، وجورج كونغيلام (Canguilhem, [2000] 1977)، وميشال فوكو (Foucault, [2008] 1969)<sup>(2)</sup>، وهي ظاهرة تحتاج إلى تأمل متأن للكشف عن الأسباب التي تتخطى الصراع بين الثقافتين الأنجوساكسونية (Anglo-Saxon culture) والفرنكوفونية (francophone culture) الذي يخطر في البال لأول وهلة؛ والدليل على ذلك هو تجاهل الباحثين الفرنسيين أنفسهم لكتابات هنري بونكري، من أهمها في هذا المقام: "العلم والمنهج" (science et méthodes) و"العلم والفرضية" (la science et l'hypothèse)<sup>(3)</sup>، وهي على أهميتها ينبغي أن توضع في سياقها التاريخي حتى لا تحظى بأكثر مما تستحق لكونها لم تتجاوز ثنائية العلم ومناهجه. كما يتمحور التفكير المنهجي في الاقتصاد حول بعض الاقتصاديين من أبرزهم: ميلتون فريدمان (Friedman, 1953)،

فخ ستار الدخان المفاهيمي الذي يقع ضحيته المهتمين بالمنهجية

من أهم التحديات المعرفية التي يواجهها هذا التفاعل بين التخصصات تجاوز ستار الدخان الذي يتمثل في مجموعة من المفاهيم حولت دراسة طرق تناول الوقائع الاقتصادية إلى خطاب فني عن المنهجية؛ مما يحول دون الغوص في دقائق الموضوع ويجعل التفكير يتمحور حول بعض المتخصصين في فلسفة العلوم من أبرزهم كارل بوبر (Karl Popper)، وتوماس كون (Thomas Kuhn)، وإمري لكانتوس (Imre Lakatos)، والمفاهيم الأساسية المنبثقة عن كتاباتهم لتحليل ما الذي يرتقي بالمقولات إلى درجة العلمية، هي: القابلية للدحض (refutability)، والنموذج الإرشادي (paradigm)، والبرنامج البحثي (research program)، والتي تضيء طابعاً علمياً على ما له وقعاً سلبياً في المخيلة الجماعية أو الإدراك العام بحجة الموضوعية بوصف ما هو كائن.

إذا أخذنا -كمثال- الخطاب عن التنافسية كأيدولوجية<sup>(1)</sup> (Groupe de Lisbonne, 1995) من باب وصف الأشياء على حقيقتها، نجد أن الكتابات المنهجية تُضيء عليها طابعاً علمياً بوصفها نموذجاً إرشادياً (Pace and Stephan, 1996) - أي إطاراً للتفكير يجلب اهتمام جَلِّ الباحثين -، أو برنامجاً بحثياً (Czakó, 2003) يحوي نظريات عدّة. ومن الأنفع تناول الخطاب كما هو - أي التنافسية كأيدولوجية - بناء إلى السؤال التالي: إلى أي شيء تصلح؟ (Belabes, 2001: 13)، وذلك بالانطلاق من مفارقة منهيم (Mannheim's Paradox) ([1929]1956) التي تتمثل في استحالة التطرق للأيدولوجية من دون خلفية أيدولوجية. والمطلوب هو

(2) الملاحظة نفسها تنطبق على باحثين من جنسيات أخرى لم تترجم كتاباتهم إلى الإنجليزية أو لم يلقوا اهتماماً من الناطقين بالإنجليزية.  
(3) ويُعد هذا مثلاً مضاداً للفكرة الشائعة أن النخب الأوروبية تقرأ كثيراً ويقود إلى التساؤل الآتي: لماذا نقرأ؟ وماذا نقرأ؟ وكيف نقرأ؟ ولمصلحة من؟ فالعبارة ليست بالكلم والحجم والكثرة وإنما بالكيف والنوع والغاية المتوخاة.

(1) المقصود بالأيدولوجية هو منظومة من الآراء والقيم التي تمثل مجموعة بشرية ما في فترة زمنية معينة من تاريخها (Belabes, 2001: 12).

للتخصص بالقضايا الكبرى الذي يتخطى إشكالية الانتقال من الجزء إلى الكل (المنهج الاستقرائي) أو من الكل إلى الجزء (المنهج الاستنباطي) التي تبقى حبيسة مفاهيم فلسفة العلوم ومحدودة الأفق، وهو ما خفي عن أكبر العقول النيرة (Poincaré, 1920: 232)؛ فهناك فرق جوهري بين ربط جزئيات التخصص بالقضايا الكبرى وتعميم الأدلة والنتائج بالانتقال من الجزئي إلى الكلي أو من الخاص إلى العام. هذا ينطبق أيضاً على الاقتصاديين كما ينطبق على المتخصصين في فقه المعاملات المالية الذين يميلون إلى إسقاط ما تعلموه من أصول الفقه على دراسة مناهج علم الاقتصاد؛ مما يكشف عن خلل في تصور الموضوع والإلمام بجميع جوانبه، فتشابه العبارات لا يعني تماثل المضامين. أما الذين يرفضون التفكير في المنهجية – من أتباع المدرسة الوضعية –، فهم يفترضون وجود طريقة واحدة باتت محل إجماع، ولكن هناك في الواقع طرق مختلفة للتعلم في فهم الوقائع الاقتصادية.

المسألة المحورية التي يدور حولها الحوار المنهجي في الاقتصاد إن إنعام النظر في الكتابات حول مناهج الاقتصاد يبين تمحورها حول السؤال التالي: هل الاقتصاد علم دقيق يستند إلى قوانين طبيعية؟ والمقصود هو: هل علم الاقتصاد قائم على منهج محايد (neutral)؟ أو إن شئت قلت: هل هو قائم على منهج معقول (rational)؟ مما يكشف عن المعادلة التالية:

قيام علم الاقتصاد على قوانين طبيعية ⇐ إنه علم محايد ومعقول

وتعزو جلّ الكتابات في تاريخ المذاهب الاقتصادية فكرة وجود القوانين الطبيعية في عالم الاقتصاد إلى رواد الفيزيوقراطية (Physiocracy) أو المذهب الطبيعي (Périn, 1880: 21; Rambaud, 1909: 154; Gide, 1926: 10-11;

ومارك بلوغ (Blaug, 1980)، وشيلا دو (Dow, 2012)، والمفاهيم الأساسية المنبثقة عن كتاباتهم، هي: الاقتصاد الوضعي (positive economics) الذي يقرّر أن الظواهر الاقتصادية تخضع لقوانين طبيعية على غرار علم الفيزياء، وكيفية شرح الاقتصاديين لنظرياتهم (How Economists Explain)، واستيعاب الظروف التي يعملون فيها ( Understand the basis of what economists do) وينتجون معارفهم.

ومما يثير الانتباه أيضاً هو قصور في الاطلاع على كتب عالجت قضايا منهجية بالغة الأهمية في العلوم الاجتماعية والاقتصاد بمفهومه الواسع القائم على رؤية تجسد آمال وطموحات المجتمع ليسهم في صنع التاريخ، منها: "المقدمة" لابن خلدون ([1376]2001: 353-400) التي عبرت عن هذا المفهوم الواسع بالربط بين وجوه المعاش والعمران البشري أو الاجتماع الإنساني، و"التحوّل الكبير" لكارل بولاني (Polanyi, [1944]1983)، و"الفلاسفة المعروفون عالمياً" لروبرت هيلبرونر (Heilbroner, [1953]1999). والعبرة في الإسهام العلمي في موضوع ما ليست بعناوينه أو كثرة ألفاظه، وإنما في لمسته الشخصية وقيّمته المضافة التي تتفاوت قوى الناظرين في استيفاء حظوظه.

في ظلّ هذه التطورات يتضح أن المنهجية تتناول الطريقة التي يبني من خلالها الاقتصاديون معرفتهم، وما يعتقدون أنه جيد أو سيئ، وكيفية المفاضلة بين النظريات؛ فالمنهج المستخدم يفترض استخدام طريقة خاصة لفهم كيفية عمل الاقتصاد ونوع المعارف الممكنة، ولا ينحصر في مسألة فنية تتمثل في استخدام هذه التقنية أو تلك؛ فمن المهم بمكان أن يستوعب الاقتصاديون الأساس الذي يبنون عليه معرفتهم بإيجابياته وسلبياته وفوائده ومخاطره حتى يكونوا قادرين على تبرير اختيارهم المنهجي بكلّ جدية وموضوعية للمضي قدماً في ربط المسائل الجزئية

تتحجج بضرورة التميّز عن الاقتصاد السياسي التقليدي (traditional political economy)، الموسوم بالمجرّد (abstract) والصحّيّف (pure)، وعن النزعة التاريخية المحضّة للاقتصاد (economic historicism) التي تنحصر في وصف الوقائع الاقتصادية (Simiand, 1912: 5)؛ فالتعمّق في معرفة الظواهر الاقتصادية لتنبؤ المجتمعات وتحسين وضعها المعيشي لم يكن ضمن الأولويات مقارنة بتصدر المشهد وإقصاء الغير.

ومن الأمثلة الحية على ذلك في الوقت الراهن، الرسالة التي وجهها جون تيرول (Jean Tirole)، الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد في عام 2014م، إلى وزيرة التعليم الفرنسية (Tirole, 2015)، حيث دعا إلى عدم التوظيف في الجامعات الفرنسية الاقتصاديين الذين لا يستخدمون الرياضيات لأن هؤلاء - حسب وجهة نظره - من الهواة وليسوا من الاقتصاديين المرموقين؛ مما جعله يتقمص دور شرطة الفكر الاقتصادي في الجامعات التي تتصدى لكل رغبة في التنوع (Raim, 2015)، وهذا تصرف غريب في بلد يدعي أنه رائد في مجال حرية التعبير والمساواة بين الجميع؛ فكأن الشيء الوحيد الذي يلقي قبولاً لدى النخب في العقود الأخيرة هو مجازاة السيل المتدفق (Costariadis, 2019: 22). والأخطر هنا أن الأمر لم يعد يقتصر على الدفاع عن طريقة في تناول القضايا الاقتصادية، وإنما تجاوز ذلك بتحديد ما يمثّل حقيقة قضية اقتصادية وما لا يمثّلها.

وقد تسرب هذا النمط في التفكير إلى بعض الباحثين في الاقتصاد والتمويل الإسلامي حيث يرفع من شأن الكتابات التي تستخدم الطرق الكمية على حساب الإضافة العلمية الحقيقية، بالرغم من أن استخدام الرياضيات والإحصاء والأساليب الحاسوبية ليس مؤشراً على الذكاء، بل يوحي

(Pirou, 1946: 235). من خلال التتبع والاستقراء، تبين أن من أوائل المفكرين الذين أسقطوا فكرة القوانين الطبيعية على الحياة الاقتصادية هو وليام بيتي (William Petty) في عام 1662م في كتابه "بحث في الرسوم والضرائب" بقوله: "على غرار الأطباء الأكثر حكمة الذين لا يعالجون مرضاهم بشكل مفرط، وإنما يلاحظون حركات الطبيعة ويخضعون لها بدلاً من عرقلة التدخلات غير المرغوب فيها، يجب علينا أن نتصرف بالطريقة نفسها في السياسة والاقتصاد" (Petty, [1662]1899: 60)؛ مما يبيّن أن تحديد المصادر - أو الكتابات الأصلية التي عالجت موضوع ما - أمر نسي لا يمكن التعويل عليه دائماً. وقد فتح طرح وليام بيتي ومن تبناه المجال لعدّ الاقتصاد من العلوم الوضعية (positive sciences) بعد أن فصل عن باقي العلوم الاجتماعية (Schmoller, 1905: 18).

إذا ما رجعنا إلى أحد الكتب القديمة التي لم تسترّع انتباهه جلّ من تناولوا المنهجية الاقتصادية، وهو كتاب "المنهج الوضعي في علم الاقتصاد" لفرنسوا سميو (François Simiand) المنشور بباريس عام 1912م، لتبيّن لنا أن تيار الاقتصاد الوضعي (positive economics) لم يظهر لاعتبارات علمية صرفة، وإنما نتيجة لمحاكاة جدلية عقيمة (Thirion, 1895: 226) لمواجهة أعداء افتراضيين لا وجود لهم على أرض الواقع أو ليسوا بالشكل الذي يوسمون به، وهي ظاهرة معروفة لدى الدارسين لتاريخ الأفكار<sup>(4)</sup>؛ فمثلما ظهرت مقولة العلم الوضعي بحجة تجاوز المعتقدات الدينية وفرضيات علم ما وراء الطبيعة (Comte, 1970: 228)، نجد مقولة الاقتصاد الوضعي

(4) على سبيل المثال، اخترع آدم سميث مفهوم المركنتيلية أو النظام التجاري (mercantile system) (Smith, [1776]1976: 233) لتبرير المذهب القائم على سيادة السوق في صورة مرآة عاكسة (Belabes, 2001: 36)؛ فلم يوجد في عصره أو قبله من نسب نفسه إلى شيء اسمه "النظام التجاري".

والمقصود في هذه الأدبيات من عبارة "علم وضعي" (positive science) هو معرفة وتفسير الواقع الاقتصادي من دون الخوض في الغاية (Simiand, 1912: 180)؛ مما يحصر موضوع البحث في التخصص في اكتشاف القوانين الطبيعية ويفترض أن لهذه الأخيرة غاية كامنة، فلا مجال للتدخل أيًا كان مصدره أو شكله (Colajanni, 1900: 374).

أما عبارة "القوانين الطبيعية" التي ترادف "القوانين الفيزيائية" (Lemercier de la Rivière, 1910: xx)، فالمقصود منها هو علاقة ثابتة بين متغيرين (Block, 1890: 259) مستقلة عن أفعال البشر (Raynaud, 1905: 243)، على غرار ما يعرف بقانون العرض والطلب، لصياغة قوانين تنظم إنتاج وتبادل وتوزيع الثروة (Metz-Noblat, 1880: 553)، وهو ما يشكل شرطًا أساسيًا لتحقيق التطور في عالم الاقتصاد (Molinari, 1887: 278)، لكون هذه القوانين هي بطبيعتها ضرورية (Pierson, 1916: 21)، وغير قابلة للجدل (Méchaux, 1902: 27)، وعادلة (Tarde, 1906: 71).

هذا الطرح الذي يدرس في كليات الاقتصاد يحتاج إلى مراجعة وإعادة نظر لكون منهج الاقتصاد يختلف اختلافاً جذرياً عن منهج العلوم الطبيعية لأسباب عدة، لعلّ من أبرزها ما يلي:

أولاً: إن الحياة الاقتصادية في واقعها اليومي تقوم على علاقات بين الناس يصعب - إن لم يكن من المستحيل - اختزالها في علاقات بين بعض المتغيرات بحيث يمكن في آن واحد عزل كل متغير على حدة وتحديد كل علاقة بدقة بمعزل عن غيرها؛ مما يعني أنه من غير الممكن في الاقتصاد إجراء تجارب مثلما عليه الحال في علوم أخرى.

بقابلية الإندماج في قوالب فكرية منمطة بين قطبين: إما أبيض (قابل للقياس) أو أسود (غير قابل للقياس)؛ فلا وجود لغيرهما. وقد خفي على الذين يمجدون استخدام الرياضيات في الاقتصاد أن الرياضيين لا يدرسون الأشياء ولكن العلاقات بين الأشياء؛ لذلك تجدهم لا يبالون بتغيير هذه الأشياء بسواها طالما أن العلاقات لا تتغير (Poincaré, [1902]1992: 37)؛ مما يجعل الرياضيات فنًا لإعطاء نفس الاسم لأشياء مختلفة (Poincaré, 1908: 34)؛ هذا يفسر إلى حدّ بعيد شكلية جلّ النماذج الكمية المستخدمة في التمويل الإسلامي وتبعتها للعلاقات الرياضية وإشكالاتها ومفاهيمها وتصنيفاتها.

تفكيك الخطاب الذي يقرر أن الاقتصاد علم قائم على قوانين طبيعية

يرتكز الخطاب الاقتصادي السائد على التسلسل التالي:

- (1) إن الاقتصاد هو علم.
- (2) هناك منهج واحد للعلوم، هو: المنهج الوضعي أي المنهج المطبق في العلوم الطبيعية.
- (3) الاقتصاد هو علم لكونه قائمًا على قوانين طبيعية.

(1) و(2) و(3) الاقتصاد علم وضعي (positive rational economics) (Pirou, 1946: 122) أو عقلاني (rational economics) (Divisia, 1928: xviii) يقوم على قوانين طبيعية (Leroy-Beaulieu, 1914: 11) أو قوانين عقلانية (Cossa, 1899: 26) (rational laws)، صالحة لكل زمان ومكان (Liesse, 1892: 22)، لا مفر من الخضوع والانصياع لها (Bastiat, 1894: 135)؛ فهي بمثابة أوامر مطلقة (categorical imperatives) على حدّ تعبير أحد الاقتصاديين النقاد (Ingram, 1907: 250).



أنه لا يوجد في الاقتصاد «قوانين» أو «قواعد» صالحة لجميع فترات التاريخ أو لمختلف النظم الاقتصادية" (Bairoch, 1995: 224). ودعا روبرت هلبونر ووليام ميلبرغ في كتابهما "الفكر الاقتصادي في أزمة" إلى التخلي عن مفهوم التحليل الاقتصادي القائم على فكرة القانون الطبيعي واستبداله بالتأكيد الصريح على العلاقة الوثيقة بين التحليل الاقتصادي والنظام الاجتماعي الذي يشكل أساسه (Heilbroner and Milberg, 1998: 170).

ورغم هذه الانتقادات العلمية المتتالية التي امتدت على مدار أكثر من قرن وربع قرن، لا يزال الطلاب يدرسون في كافة المستويات أن الاقتصاد هو علم قائم على قوانين طبيعية؛ مما أدى إلى ظهور مبادرة طلابية دولية تدعو إلى التنوع في تدريس الاقتصاد في مؤسسات التعليم العالي<sup>(6)</sup>، وي طرح السؤال التالي: كيف يمكن للاقتصاديين أن يخفقوا في تحرير مثل هذه المفاهيم المحورية في تخصصهم مع أنه لديهم الإمكانية للوصول إلى كم كبير من المعرفة المتعلقة بهذا الشأن؟ ومرد ذلك غالباً هو تبني فكرة ورفض ما سواها، وهي ظاهرة تسمى بـ: "التحيز المعرفي" (cognitive bias)؛ أي المحاباة في تشكيل وجهة نظر حيال موضوع معين أو مسألة محددة لكونها تتوافق مع ما يجول في الذهن وما يختلج في الفؤاد وإن كان في صيغة تبدو لأول وهلة مغايرة، أو لكونها تتوافق مع هوى النفس والرغبة المحاكية في تقليد الأنموذج.

وإذا رجعنا إلى الكتابات عن الاقتصاد السياسي أو تاريخ المذاهب الاقتصادية في الفترة الممتدة بين نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن الواحد والعشرين، نجد أن المقصود بالقوانين (laws) هو الاتجاهات العامة

ثانياً: إن استخلاص علاقات موثوقة نسبياً بين متغيرات معينة في البلدان المتقدمة لا يجعلها صالحة لبقية العالم (Rist, 2006: 106)؛ فالحالة الخاصة لا يمكن تعميمها على نطاق المعمورة إلا من منطلق المركزية الثقافية التي تدفع باعتقاد أفضلية ثقافة ما على غيرها واعتمادها كنموذج مهيم.

ثالثاً: إن المنظر - بمحض إرادته أم لا - يرتبط بالمجتمع الذي يدرسه؛ فليده بالضرورة رأياً عنه وبشأن ما يجب فعله لتحسين حاله وجعله أفضل مما هو عليه. لهذا السبب نادراً ما يقتصر الاقتصاديون على وصف ما هو كائن (أو ما يعتقدون أنه كذلك)؛ فلا يستطيعون أن يمسكوا أنفسهم عن التفكير فيما يجب أن يكون (أو ما يعتقدون أنه مفيد للمجتمع). ويعتقد جلهم أن موضوعيتهم (أو حياديتهم) مستمدة من استخدام الأرقام والرموز في النماذج الرياضية (Guerrien, 2004: 98).

#### أسطورة قيام الاقتصاد على قوانين طبيعية

وقد أوضح العديد من الاقتصاديين منذ نهاية القرن التاسع عشر أنه لا يوجد قوانين في الاقتصاد لأنه حقل معرفي يتولى دراسة الظواهر التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسلوك البشر (Jourdan, 1890: 87; Saint-Marc, 1892: 66; Laveye, 1902: 16; De Greef, 1904: 22; Bernard, 1905: 5; Rambaud, 1909: 559; Bourthoumieux, 1935; Mouchot, 2003; Krugman, 2004; Guerrien, 2004; Berthout et al., 2007; Karabell, 2013; Dufrenot, 2016; Hardt, 2017). وفند المؤرخ بول بيروخ (Paul Bairoch) في كتابه "أساطير ومفارقات التاريخ الاقتصادي" هذه الأسطورة<sup>(5)</sup> بقوله: "إذا كان لي أن ألخص جوهر ما يمكن أن يقدمه التاريخ الاقتصادي لعلم الاقتصاد، أود أن أقول

(6) International Student Initiative for Pluralism in Economics, <http://www.isipe.net/one-year-later>

(5) المقصود بالأسطورة هو ربط واسع الانتشار بين مفهومين لا يستند إلى أساس معرفي واضح المعالم (Belabes, 2001: 14-15).

لا تتعامل بالفائدة؛ مما أدى إلى التصريح بأن الفائدة المحرمة في الإسلام هي الفائدة الفاحشة كما جاء في ندوة نادي دار العلوم بالقاهرة في عام 1908م (المصري، 1991:178-179).

**مفارقة الخطاب الإسلامي المعاصر حول منهج الاقتصاد**  
من بين الخطابات الإسلامية المعاصرة حول المنهجية في الاقتصاد، خطاب يقرر بأن هناك قوانين اقتصادية شاملة لجميع النظم الاجتماعية (Tag el-Din, 2013: 3; Hasan, 2016: 403)، وقد نبه المؤرخ صالح أحمد العلي (1986:8) في مقالة علمية عن "متطلبات البحث العلمي" على ضرورة إعادة النظر في هذا الطرح بقوله: "إن العلاقات الإنسانية معقدة ومتشابكة بدرجات تفوق كثيراً تعقد وتشابك العلاقات بين المواد الجامدة". والسؤال الجوهرى الذي يفرض نفسه هنا هو: ما سر تبني هذه المقاربة رغم الانتقادات السالفة الذكر وتنبه أحد رواد الكتابة التاريخية المعاصرة في العالم العربي والإسلامي؟

يبدو أن أصل المشكلة يكمن في تصور وجود عالم واحد متجانس وُسم "بالاقتصاد الإسلامي" في مقابل تصور وجود عالم واحد متجانس وُسم "بالاقتصاد التقليدي"، ومحاولة بناء منهج للاقتصاد الإسلامي في مقابل منهج للاقتصاد التقليدي، وهذا من تداعيات الإفراط في استخدام الوصف الإسلامي بدون ضبط كافٍ (بلعباس، 2014:122-125).

وبما أن أي علم جدير بهذا الاسم لا بد أن يقوم على قوانين، فإن الاقتصاد الإسلامي – في تصور هؤلاء – إذا أراد أن يحصل على صفة مماثلة، فلا بد أن يركز بدوره على القوانين نفسها طالما أنها لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وفقاً للمعادلة التالية:

(tendencies) (Mill, [1827]1994: 86; Marshall, ) (regularity) (Raynaud, 1905: 248) (constancy) (Béchaux, 1902: 26; (constancy) (Raynaud, 1905: 248) معينة؛ مما يفرض عليها طابع النسبية بدرجات متفاوتة (Carreras y Gonzalez, 1881: 288). يقول جون ستيورات ميل (John Stuart Mill): "لا يمكن لعلم المجتمعات - الذي يُعتبر نظاماً للاستنباطات المسبقة - أن يكون علماً للتنبؤات الإيجابية، وإنما علماً للاتجاهات العامة فحسب" (Mill, [1827]1994: 86)؛ فما يوسم بالقوانين هو نتاج لظروف تاريخية معينة، لذا فإنه يتغير بتغير الظروف المحيطة (Lassalle, 1904: 230)؛ مما أفرز مقولة أن القوانين الطبيعية الوحيدة هي تلك التي تفرضها الدولة في إطار السياسة الاقتصادية التي تحقق المصلحة العامة والخاصة (Jourdan, 1890: 87; De Laveleye, 1902: 17; (De Greef, 1904: 22)، وتقدم الأولى على الثانية إن كانتا في رتبة واحدة.

وهناك فخ معرفي حقيقي ينبغي التنبه له، وهو: أن موضوع القوانين الطبيعية ليس مجرد مسألة لغوية في اختيار الكلمة الأنسب استخداماً؛ فمن يتبنى صورة المفهوم في مضمونه، سوف يُسقط عن وعي أو دون وعي صفة الدوام والاستمرارية على المنظومة المعرفية التي ترتبط به من حيث تشكيل وصياغة المفاهيم والوقائع والمؤسسات (Gide, 1896: 23). ومن الأدلة على ذلك المقولة التي تتداول في بعض الأوساط العلمية من استحالة تحقيق قوة إسلامية بدون قوة اقتصادية، واستحالة تحقيق قوة اقتصادية بدون بنوك، واستحالة إقامة بنوك

القوانين الطبيعية يؤدي إلى تسليم عالم الاقتصاد إلى تعسف المشرعين (Rouxel, 1907: 458)، باعتبار أن المجموعات البشرية طبقت القوانين في حياتها الاقتصادية قبل ظهور القوانين المدنية (Béchaux, 1902: 26).

ثانيًا: للقوانين الطبيعية الاقتصادية غاية كامنة؛ فلا مجال للتدخل فيها أيًا كان المصدر والشكل، ما يعني أن القيم الإسلامية التي وضعت لتحديد الاتجاه الصحيح لا تعدو أن تكون شعارًا لا مضمون حقيقي له؛ فهي بمثابة الأخلاقيات (ethics) غير الملزمة التي يسترشد بها لمعالجة بعض التجاوزات أو الآثار الجانبية من حيث المخرجات.

ثالثًا: إن الأخذ بالقوانين الطبيعية سوف يؤثر على تشكيل مفاهيم الاقتصاد ووقائعه ومؤسساته، انطلاقًا - على سبيل المثال - من فكرة مؤداها أن تطوير الحياة البشرية يقف على الاحتكام إلى قانون العرض والطلب الذي يؤدي إلى تحسين الكفاءة طالما أن الأسعار تعكس المعلومات المتاحة. هذا ما أدى إلى إلحاق مؤسسة عريقة مثل الوقف بالسوق بحيث بات العائد المالي أهم من الأثر الاجتماعي.

رابعًا: أدى هذا التبني إلى إعادة قراءة كتابات الفقهاء بما يتناسب مع ما فهم من هذه القوانين لإظهار أسبقية الإسلام وعبقريته من كتب ذلك، لذلك لا يتحرج فقهاء المال الذي نشأوا على هذه القراءة من إلحاق كل شيء بالسوق وربطه بمؤشر السعر، بل ويعتبرون ذلك نقلة نوعية في التطوير والإدارة بصورة تواكب مقتضيات العصر.

خامسًا: وصل الحد إلى عدّ بعض القوانين الاقتصادية من الإعجاز الاقتصادي للقرآن الكريم، وهذا تكلف سيء في نهاية الأمر إلى الإسلام أكثر مما يفيدته لأن ما تنتجه عقول البشر خاضع باستمرار للنقد والمراجعة والتطوير.

علم الاقتصاد الإسلامي = قوانين طبيعية + قيم أو أخلاقيات أو مقاصد إسلامية

هذا الطرح يكشف عن مفارقة لم تشد اهتمام الباحثين ولم تجلب أنظارهم، وهي: إذا كانت الغاية الأساسية من دراسة مناهج العلوم الاجتماعية هي تعدد طرق التعمق في فهم الظواهر التي ترتبط أساسًا بسلوك البشر، وإدراك أن ما يُعرف قليل بالمقارنة إلى ما لا يُعرف؛ فكيف يُقرّر - صراحة أو ضمناً - أن هناك طريقة واحدة في دراسة الاقتصاد وتناول قضاياها؟ وقد وقع في هذا التناقض كل من يساند فكرة قيام علم الاقتصاد على قوانين بغض النظر عن التسميات والمبررات.

هذا يبيّن أن ما يحفز التفكير فعليًا ليس الاختلاف والتباين حيال النموذج، وإنما الرغبة في التقليد للحصول على الشيء نفسه الذي يبدو من أهم مميزات تفوقه، ولا شك أن هذا الخطاب يستند نظريًا إلى عالم "مختلف" - غالبًا ما يوسم "بالرؤية الإسلامية" (Islamic worldview)، لكن ما يثيره على أرض الواقع ليس هذا "الاختلاف"، بل الرغبة المتفاقمة للتقارب والتشابه.

من أهم دلالات هذه المفارقة عدم التعمق في المغزى من دراسة المنهجية واستيعاب خلفيات مفهوم "القوانين الطبيعية" لعل من أبرزها في هذا المقام بالنظر إلى ما سبق تحريره ما يلي:

أولاً: لقد عارض أحد رواد التنظير للقوانين الطبيعية منذ ثلاثة قرون ونصف في الاقتصاد القوانين المدنية التي تحد من سعر الفائدة (Petty, [1662]1899: 48)، فما بالك إن تعلق الأمر بتحريمها أصلاً الذي أقرته كافة الأديان والفلسفات القديمة التي لم تتلخظ بالزعة المادية. وتجسدت هذه القناعة بمقولة أكثر صراحة، وهي أن نفي

## نحو تجديد الدراسة المنهجية للاقتصاد في المجتمعات العربية والمسلمة

هذه المفارقة المعرفية من شأنها أن توعي بضرورة التحرر من هيمنة المقولات والإشكالات المطروحة في الأدبيات الاقتصادية السائدة، للانتقال إلى مرحلة الاستقلال الفكري في بناء المعرفة لتصبح متجذرة في واقع المجتمعات ومساراتها التاريخية كل حسب خصائصها الذاتية، وواقعها المعيشي، ومستواها الثقافي؛ وهو ما يفرض بناء منظومة معرفية تركز على التساؤلات الخاصة والإشكالات الحقيقية وتفادي التبعية أيًا كان شكلها أو منبعها؛ فالمجتمعات التي لا تجيد تحديد الأسئلة وإثارة الإشكالات من خلال مفاهيم تُعبّر عن مكنونها، فإنها تترك المجال لغيرها لأن الحياة البشرية بطبيعتها تمقت الفراغ، كما أن المجتمعات التي لا تهتم بواقعها وتكتفي بالاقتباس من غيرها لا يمكنها أن تصنع لنفسها مكانة في التاريخ؛ فإذا لم تنتج ما يعكس واقعها ستبني واقعًا زائفًا مآله الانهيار في لحظات الاهتزاز الشديد التي تعيد الأمور إلى مجراها الطبيعي.

وللمضي قدمًا صوب هذا الاتجاه، من المهم بمكان تجاوز الصورة التي ترسخت في المخيلة الجماعية من ضرورة بناء منهج للاقتصاد الإسلامي - أو تأصيل الاقتصاد الإسلامي - في مقابل منهج الاقتصاد التقليدي (Haque, 1992: 1065)؛ فمثلما ما يوسم بـ: "التقليدي" ليس عالمًا واحدًا متجانسًا، فإن ما يوسم بـ: "الإسلامي" ليس عالمًا واحدًا متجانسًا؛ مما يعيد الاعتبار لنسبية وجهات النظر (Simmel, [1923]1985: 183)، ويستدعي الانتقال من منهجية الاقتصاد الإسلامي إلى المناهج التي تتناول الوقائع الاقتصادية في المجتمعات المسلمة (بلعباس، 2017: 110)؛ فالمنهج ليس مجرد آليات وإجراءات بريئة، بل يتضمن تحيزات معرفية (المسيري، 2009: 131)، قد

يكون مصدرها خارجي، كما قد يكون داخلي (عبدالرحمن، 2011: 111) عن وعي أو بدون وعي.

هذه النقلة النوعية في التعاطي مع المبحث المنهجي في المجال الاقتصادي ليست بالمهمة الهينة، لأن تغيير الذهنيات لا يحدث بين عشية وضحاها، مع العلم أن الغاية المتوخاة من البحث العلمي هو التطوير المستمر للذات والابتعاد عن الأنا، حيث لا يكون للبحث معنى إذا كان المرء يعرف مسبقًا إلى أين هو ذاهب؛ فيجب على الباحث أن يتوخى الجديدة، ويتعلم حماية نفسه من الأخطاء والأوهام، والتعامل بموضوعية مع حالات عدم التأكد أو عدم اليقين، وألا يغتر بكثرة المعرفة المتداولة في الدولة المتقدمة ماديًا. يقول المفكر إدغار موران في مقابلة مع صحيفة لوموند (Le Monde) الفرنسية: "إنني أعيش أكثر وأكثر بوعي وشعور بوجود المجهول في المعروف، واللغز في المألوف، والخفي في كل شيء، وأعيش على الأخص تطورات الجهل الجديد في كل تقدم للمعرفة" (Morin, 2017)؛ فالأرقام لا تفقه الأشياء المهمة في الحياة وجزئيات التخصص تجهل القضايا الكبرى، لكن هذا الوعي يبدو أمرًا صعب المنال في الأوساط العلمية الجامعية والمراكز البحثية، طالما أن حدود العلم الحديث والعلل التي يعاني منها لا تؤخذ بعين الاعتبار بشكل جدي، ومن أبرز هذه العلل: النزعة الشمولية (holism) التي لا تأخذ بعين الاعتبار العلاقات القائمة بين الأجزاء والكل، والنزعة الأحادية (unilateralism) التي تتمثل في اعتبار الجزء بأنه كل، والنزعة الاختزالية (reductionism) التي لا تنظر إلى الصفات الذاتية للكل وتقتصر على دراسة تفاعلات أجزائه؛ فالكل أكبر من مجموع أجزائه وتفكيك الكل إلى أجزاء يفقد بُنيته وخصائصه. ولا شك أن اكتساب هذا الوعي يُنال جزءًا جزءًا ودرجة درجة من خلال القراءة

بالتفوق في تخصص واحد.

الاختلاف إزاء النموذج الاقتصادي السائد، وإنما الرغبة في التقليد للحصول - على ما يبدو - على أهم ميزاته التنافسية في بناء المعرفة وصياغتها على أكمل وجه، وإذا كان هذا الخطاب يستند نظريًا إلى عالم "مختلف"، فإن ما يثيره فعليًا ليس الاختلاف، وإنما الرغبة اللامحدودة للتقارب والتشابه للحصول على مكانة اجتماعية مماثلة نسبيًا، وهو ما يفسر وسم الذي لا ينصاع للأمر الواقع ولا يدعن للإطار السائد في كلا العالمين - أي ما يعرف بالتقليدي والإسلامي على حد سواء - بالاقتصادي الهائوي الذي يمارس الاقتصاد على غير احتراف؛ مما يحول فضاءات النقاش العام إلى جدل عقيم، كما يؤدي إلى اعتبار كتابات التراث التي أشارت إلى ما يعدّ من قوانين الاقتصاد من أرقى ما أنتجه العقل العربي أو المسلم. في نهاية المطاف، إن شعار الدفاع عن الإسلام - في المجال الاقتصادي وفي غيره - لم يؤد إلى التقليد والتبعية فحسب، وإنما أيضًا إلى تقويم التراث الفكري بما يتناسب مع معطيات النموذج السائد بدلاً من الاعتماد على الأدوات التي شكلت حجر أساس بناء المعرفة لما خلفه الأقدمون من آثار علمية، مع العلم أن تميزهم لا يكمن في تقدمهم على عصرهم وإنما في معالجة القضايا الملحة في مجتمعاتهم التي لا تنحصر في فئة دون غيرها.

الخارجية أو الحرة؛ فلا يتأتى دفعة واحدة ولا يستقيم

#### خاتمة

إذا كانت الوظيفة الأساسية للاقتصاد - كغيره من العلوم - ليس مجرد جمع المعلومات وتنظيمها وتفسيرها لاستخلاص النتائج المناسبة، وإنما هو السعي للارتقاء إلى القضايا الكبرى التي تنعكس إيجابًا أو سلبيًا على حياة الناس اليومية إلى أبعد من مسألة الانتقال من الجزء إلى الكل أو العكس، فلا يمكن اعتبار أي طريقة بحثية - مهما علا شأنها وشاع استخدامها - بأنها طريقة علم الاقتصاد أو آخر ما يمكن التوصل إليه في هذا الشأن؛ فأى طريقة يمكنها أن تُسهم في تعميق الفهم لعملية إنتاج المعرفة ودوافعها المادية والقوى التي تعبئها تصبح جديرة بالاهتمام، وكلما تقدم البحث العلمي أدرك الباحث الجاد محدودية علمه ونسبية معرفته، وهو المغزى الأساسي من دراسة المنهجية التي تتناول طرق البحث من دون إقصاء ولا تهميش؛ فالكشف عن مفارقة الخطاب الاقتصادي السائد عن المنهجية يدعو إلى التحرر من ستار الدخان المفاهيمي الذي يتمثل في مجموعة من المفاهيم حولت دراسة طرق تناول الوقائع الاقتصادية إلى خطاب فني عن المنهجية تحت هاجس مدى قيام علم الاقتصاد على قوانين طبيعية - أي على أسس علمية محايدة أو معقولة -، كما يدعو الكشف عن هذه المفارقة إلى التحرر من مأزق "البديل الإسلامي" الذي يبقى حبيس رد الفعل ويدفع إلى الحل الأوحده؛ مما يكشف أن ما يقود التفكير فعليًا ليس

## المراجع

عبدالرحمن، طه (2011م). حوارات من أجل المستقبل، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

العلي، صالح أحمد (1986م). متطلبات البحث العلمي، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج 37، ج 3، سبتمبر، ص 5-62.

مجمع اللغة العربية (1983م). المعجم الفلسفي، القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية.

المسيري، عبد الوهاب (2009م). حوارات الدكتور عبد الوهاب المسيري: الثقافة والمنهج، تحرير سوزان حرفي، دمشق: دار الفكر.

المصري، رفيق (1991م). الجامع في أصول الربا، دمشق - بيروت: دار القلم - الدار الشامية.

## أولاً: المراجع العربية

ابن خلدون، عبدالرحمن ([1376م] 2001م). المقدمة، تحقيق درويش الجويدي، بيروت: المكتبة العصرية.

ابن منظور، جمال الدين (2003م). لسان العرب، بيروت: دار صادر.

بلعباس، عبدالرزاق (2014م). الاقتصاد الإسلامي: حفرية مصطلح، إسلامية/المعرفة، العدد 78، ص 105-132.

بلعباس، عبدالرزاق (2017م). نشأة مصطلح الاقتصاد السياسي في العالم الإسلامي: دراسة مقارنة بين الأدبيات العربية والتركية والأردنية، إسلامية/المعرفة، العدد 88، ص 79-112.

## ثانياً: المراجع الأجنبية

- Bachelard, Gaston** ([1938]1983). *La formation de l'esprit scientifique*, Paris: Vrin.
- Bairoch, Paul** (1995). *Mythes et paradoxes de l'histoire économique*, Paris : La Découverte.
- Bastiat, Frédéric** (1864). *Œuvres complètes de Frédéric Bastiat*, tome sixième, Paris: Guillaumin.
- Béchaux, Auguste** (1902). *L'école économique française : les écoles économiques au XX<sup>e</sup> siècle*, Paris: Guillaumin.
- Belabes, Abderrazak** (2001). *Compétitivité nationale, archéologie d'une notion et d'un débat*, thèse de doctorat en analyse et politiques économiques, Paris : Ecole des Hautes Etudes en Sciences Sociales.
- Bernard, Fernand** (1905). *Notions élémentaires d'économie politique à l'usage des étudiants en droit*, Paris: L. Larose & L. Tenin.
- Blaug, Mark** (1980). *The Methodology of Economics: Or how Economists Explain*, Cambridge: Cambridge University Press.
- Block, Maurice** (1890). *Les progrès de la science économique depuis Adam Smith: révision des doctrines économiques*, Paris: Guillaumin.
- Bourthoumieux, Charles** (1935). *Le mythe de l'ordre naturel en économie politique depuis Quesnay*, Paris: M. Rivière.
- Brants, Victor** (1887). *Lois et méthode de l'économie politique*, Louvain: C. Peeters.
- Brown, Robert** (1984). *The Nature of Social Laws: Machiavelli to Mill*, Cambridge: Cambridge University Press.
- Canguilhem, Georges** ([1977] 2000). *Idéologie et rationalité dans l'histoire des sciences de la vie. Nouvelles études d'histoire et de philosophie des sciences*, Paris: Vrin.
- Carreras y Gonzalez, Mariano** (1881). *Philosophie de la science économique*, Madrid: F. Fé.
- Colajanni, Napoleone** (1900). *Le socialisme*, Paris: V. Giard et E. Brière.
- Comte, Auguste** (1970). *Écrits de jeunesse 1816-1828: Suivis du Mémoire sur la 'Cosmogonie' de Laplace*, Paris: Ecole Pratique des Hautes Etudes et Mouton.
- Cossa, Luigi** (1899). *Histoire des doctrines économiques*, Paris: V. Giard et E. Brière.
- Costariadis, Cornelius** (1998). Stopper la montée de l'insignifiance, *Le Monde diplomatique*, août, pp. 22-23.
- Czakó, Erzsébet** (2003). Have Competitiveness Research Projects Brought A System Paradigm Shift?, *Society and Economy*, Vol. 25, No. 3, pp. 337-349.
- De Greef, Guillaume** (1904). *La sociologie économique*, Paris: F. Alcan.

- De Laveleye, Émile** (1902). *Éléments d'économie politique*, Paris: Hachette.
- Divisia, François** (1928). *Économie rationnelle*, Paris: G. Doin & Cie.
- Dow, Sheila** (2012). *Foundations for New Economic Thinking: A Collection of Essays*, London: Palgrave Macmillan.
- Dufrénot, Gilles** (2016). La science économique ne peut pas produire de lois universelles parce qu'elle étudie des phénomènes liés aux comportements humains, *Le Monde*, 26 septembre.
- Fleetwood, Steve** (2001). Causal Laws, Functional Relations and Tendencies, *Journal Review of Political Economy*, Vol. 13, Issue 2, pp. 201-220.
- Foucault, Michel** ([1969]2008). *L'archéologie du savoir*, Paris : Gallimard.
- Friedman, Milton** (1953). *Essays in Positive Economics*, Chicago: University of Chicago Press.
- Gide, Charles** (1896). *Principes d'économie politique*, Paris: L. Larose et Forcel.
- Gide, Charles** (1922). *Histoire des doctrines économiques depuis les Physiocrates jusqu'à nos jours*, Paris: Sirey.
- Gide, Charles** (1926). *Principes d'économie politique*, Paris: Sirey.
- Gaston-Granger, Gilles** (2000). *Sciences et réalité*, Paris: Odile Jacob.
- Groupe de Lisbonne** (1995). *Limites à la Compétitivité*, Paris : La Découverte.
- Guerrien, Bernard** (2004). Y a-t-il une science économique ?, *L'Économie politique*, 2004/2 (no 22), pp. 97-109.
- Haque, Ziaul** (1992). Nature and Methodology of Islamic Economics: An Appraisal [with Comments], *The Pakistan Development Review*, Vol. 31, No. 4, Winter 1992, pp. 1065-1075.
- Hardt, Łukasz** (2017). *Economics Without Laws: Towards a New Philosophy of Economics*, London: Palgrave Macmillan.
- Hasan, Zubair** (2016). Nature and Significance of Islamic Economics, *Journal of Economic and Social Thought*, Vol. 3, Issue 3, pp. 400-416.
- Heilbroner, Robert** ([1953]1999). *The Worldly Philosophers: The Lives, Times, and Ideas of the Great Economic Thinkers*, New York: Simon & Schuster.
- Heilbroner, Robert** (1996). The Embarrassment of Economics, *Challenge*, Vol. 39, No. 6, pp. 46-49.
- Heilbroner, Robert and Milberg, William** (1998). *La pensée économique en crise*, Paris: Economica.
- Ingram, John Kells** (1907). *Esquisse d'une histoire de l'économie politique*, traduit de l'anglais, Paris: Publications de la Revue Positiviste Internationale.
- Jourdan, Alfred** (1890). *Cours analytique d'économie politique professé à la Faculté de droit*, Paris: A. Rousseau.
- Karabell. Zachary** (2013). The 'Laws of Economics' Don't Exist, *The Atlantic*, April 11.
- Krugman, Paul** (2013). Still Says's Law After All This Years, *New York Times*, February 10.
- Lakatos, Imre** ([1978]1994). *Histoire et méthodologie des sciences: Programmes de recherche et reconstruction rationnelle*, Paris : Presses Universitaires de France.
- Lassalle, Ferdinand** (1904). *Capital et travail*, Paris: V. Giard et E. Brière.
- Latour, Bruno and Woolgar, Steeve** (1979). *Laboratory Life: the Social Construction of Scientific Facts*, Princeton: Princeton University Press.
- Lemercier de la Rivière, Paul-Pierre** (1910). *L'ordre naturel et essentiel des sociétés politiques*, Paris: Paul Geuthner.
- Leroy-Beaulieu, Paul** (1914). *Traité théorique et pratique d'économie politique*, Paris: F. Alcan.
- Liesse, André (1892). *Leçons d'économie politique : professées à l'École spéciale d'architecture*, Paris: A. Giard et E. Brière.
- Mannheim, Karl** ([1929]1956). *Idéologie et utopie*, Paris: Rivière.
- Marshall, Alfred** ([1890] 1906). *Principes d'économie politique*, Tome I, Paris: V. Giard & E. Brière.
- Metz-Noblat, Alexandre de** (1880). *Les lois économiques*, Résumé d'un cours d'économie politique fait à la Faculté de droit de Nancy, Paris: G. Pedone-Lauriel.
- Mill, John Stuart** ([1827]1994). *The Logic of the Moral Sciences*, London: Open Court Publishing.
- Mingat, Alain, Salmon, Pierre, Wolfelsperger, Alain** (1985). *Méthodologie économique*, Paris: Presses Universitaires de France.
- Molinari, Gustave de** (1887). *Les lois naturelles de l'économie politique*, Paris: Guillaumin.
- Edgar Morin** (2017). Dialogue avec le mystère, *Le Monde*, entretien avec Nicolas Truong, 13 Mars.
- Moses, Bernard (1897). Certain Tendencies in Political Economy, *The Quarterly Journal of Economics*, Vol. 11, No. 4, July, pp. 372-387.
- Mouchot, Claude** (2003). *Méthodologie économique*, Paris: Edition Hachette.

- Pace, R. Wayne** and **Stephan, Eric G.** (1996). Paradigms of Competitiveness, *Competitiveness Review: An International Business Journal*, Vol. 6 Issue: 1, pp.8-13.
- Périn, Charles** (1880). *Les doctrines économiques depuis un siècle*, Paris: V. Lecoffre.
- Petty, William** (1899). *The Economic Writings of Sir William Petty*, Cambridge: Cambridge University Press.
- Pierson, Nikolaas Gerard** (1916). *Traité d'économie politique*, tome I, Paris: M. Giard et E. Brière.
- Pirou, Gaëtan** (1946). *Traité d'économie politique*, Paris: Recueil Sirey.
- Poincaré, Henri** (1908). *Science et Méthodes*, Paris: Flammarion.
- Poincaré, Henri** (1920). *Dernières pensées*, Paris: Flammarion.
- Poincaré, Henri** ([1902]1992). *La science et l'hypothèse*, Paris: Editions de la Bohème.
- Polanyi, Karl** ([1944]1983). *La grande transformation : aux origines politiques et économiques de notre temps*, Paris : Gallimard.
- Popper, Karl** ([1959]1973). *Logique de la découverte scientifique*, Paris: Payot.
- Raim, Laura** (2016). Police de la pensée économique à l'Université, *Le Monde diplomatique*, juillet, pp. 16-17.
- Rimbaud, Joseph** (1909). *Histoire des doctrines économiques*, Paris: L. Larose.
- Raynaud, B.** (1905). Les discussions sur l'ordre naturel au XVIII<sup>e</sup> siècle, *Revue d'économie politique*, Vol. 19, No. 1, pp. 231-248.
- Rist, Gilbert** (2006). *The History of Development: From Western Origins to Global Faith*, London & New York: Zed Books.
- Rouxel, Mathieu** (1907). Compte rendu du livre Principes d'économie politique d'Alfred Marshall, *Journal des économistes*, tome XIII, janvier-mars, pp. 458-461.
- Saint-Marc, Henri** (1892). *Étude sur l'enseignement de l'économie politique dans les universités d'Allemagne et d'Autriche*, Paris: L. Larose et Forcel.
- Schmoller, Gustave** (1905). *Principes d'économie politique*, Paris: B. Girard & E. Brière.
- Schumpeter, Joseph A.** (1949). Science and Ideology, *The American Economic Review*, Vol. 39, No. 2 (March), pp. 346-359.
- Simiand, François** (1912). *La méthode positive en science économique*, Paris: F. Alcan.
- Simmel, Georg** ([1923]1985). *Les Problèmes de la philosophie de l'histoire*, traduit de l'allemande, Paris: Presses Universitaires de France.
- Smith, Adam** ([1776]1976). *Recherche sur la nature et les causes de la richesse des nations*, Paris: Gallimard.
- Stengers, Isabelle** (2013). *Une autre science est possible! Manifeste pour un ralentissement des sciences*, Paris : Empêcheurs de penser en rond.
- Tag el-Din, Seif Ibrahim** (2013). *Maqasid Foundations of Market Economics*, Edinburgh: Edinburgh University Press.
- Tarde, Alfred de** (1906). *L'idée du juste prix*, thèse pour le doctorat, Université de Paris, Faculté de droit, Sarlat: Imprimerie de Michelet.
- Thirion, Émile** (1895). *L'individu : essai de sociologie*, Paris: Fischbacher.
- Tirole, Jean** (2015). Lettre de Jean Tirole à Najat Vallaud-Belkacem, [http://assoéconomiepolitique.org /wp-content/uploads/Lettre-de-jean-Tirole.pdf](http://assoéconomiepolitique.org/wp-content/uploads/Lettre-de-jean-Tirole.pdf)
- Treney, Xavier** (1906). *Notions d'économie politique*, Paris: Librairie d'éducation nationale.
- Ullmo, Jean** (1938). La loi scientifique, *Revue Philosophique de la France et de l'Étranger*, tome. 125, No. 5/6, Mai-Juin, pp. 406-438.
- Urbain, Nestor** (1833). *Introduction à l'étude de l'économie politique*, Paris: Bossange Père.
- Vaissiere, Jean de la** (1933). *Méthodologie scientifique*, Paris: Beauchesne.
- Zamagni, Stephano** (1989). Economic Laws, In: Eatwell J., Milgate M., Newman P. (eds). *The Invisible Hand*, London: Palgrave Macmillan, pp. 99-104.



### Translation of Arabic Reference

- Aberahman, Taha** (2011). *Hiwarāt min ajli al-Mustaqbal* [Dialogues for the Future], Beirut: al-Shabaka al-'Arabiyah li-al-Abhath wa al-Nashr.
- Al-Ali, Salah Ahmad** (1986). *Mutatalabāt al-Baḥth al-'Ilmī* [The Requirements of the Scientific Research], *Majalat al-Majma' al-'Ilmī al-Irāqī*, Vol. 38, No. 3, September, pp. 5-62.
- Al-Masri, Rafic** (1991). *Al-Jāmi' fi Usūl al-Ribā* [The Compiler of the Fundamentals of Ribā], Damascus – Beirut: Dar al-Qalam – Dar al-Shamiyah.
- Al-Messiri, Abdel-Wahab** (2009). *Hiwarāt al-Ductūr Abdel-Wahab al-Messiri: al-Thaqāfah wa al-Manhaj* [Dialogues of Abdel-Wahab al-Messiri: Culture and Methodology], Damascus: Dar al-Fikr.
- Belabes, Abderrazak** (2014). *Al-Iqtisād al-Islāmī: Hafriyat Mustalah* [Islamic Economics: Archaeology of a Concept], *Islāmiyat al-Ma'rifah*, Autumn, No. 78, pp. 105-132.
- Belabes, Abderrazak** (2017). *Nashat Mustalah al-Iqtisād al-Siyāsī fi al-'Alam al-Islāmī: Dirāssah Muqāranah bayna al-Adabiyāt al-'Arabiyah wa al-Turkiyah wa al-Urdiyah* [The Genesis of the Concept of Political Economy in the Muslim World A Comparative Study between Arab, Turkish and Urdu Literature], *Islāmiyat al-Ma'rifah*, No. 88, pp. 79-112.
- Ibn Khaldūn, Abderahmān** ([1376]2001). *Al-Muqqadimah*, Beirut: al-Maktaba al-Asriya.
- Ibn Mandhūr, Jamāl Dīn** (2003). *Lisān al-'Arab* [Classical Arabic Dictionary], Beirut: Dar Sader.
- Majama' al-Lughah al-'Arabiyah** (1983). *al-Mujam' al-Falsafī* [Dictionary of Philosophy], Cairo: al-Hayah al-'Amah li-Shuun al-Matabi' al-Amiriyah.

الدكتور عبدالرزاق سعيد بلعباس باحث بمعهد الاقتصاد الإسلامي - جامعة الملك عبدالعزيز، حاصل على شهادة مهندس في الإلكترونيك، وماجستير في القياس الاقتصادي، ودكتوراه في التحليل والسياسة الاقتصادية من معهد الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية بباريس، وعضو الفريق البحثي في التمويل الإسلامي بجامعة ستراسبورغ الفرنسية. من أهم اهتماماته البحثية منهجية العلوم بالمفهوم الواسع للكلمة الذي يُميّز بين وجود الشيء، وتصوره، وكيفية معرفته، وتاريخ الوقائع الذي يتناول الأشياء كموجودات إلى أبعد من التسميات والمفاهيم والتصنيفات التي تشكل ستارًا من الدخان يحد من تعميق الفهم للظواهر. من أهم أبحاثه المنشورة في عام 2019م: "ماذا يمكن للاقتصاديين ومهندسي الطاقة أن يتعلموا من علم الديناميكا الحرارية ما وراء الجوانب الفنية؟"، "مؤشرات الغنى والفقر في ضوء مقارنة نظمية للزكاة"، "الزكاة كمصطلح متعدد الأبعاد"، "الكتابات عن الحياة الاقتصادية في العهد النبوي: الملامح والاتجاهات": البريد الإلكتروني: abelabes@kau.edu.sa

## **The Methodological Paradox in the Mainstream Economic Discourse**

**Abderrazak Said Belabes**

*Researcher, Islamic Economics Institute, King Abdulaziz University*

**ABSTRACT.** The paper reveals a paradox that has not attracted the attention of researchers and drawn their reflection to answer the following question: If the main purpose of the study of social science methodologies is to identify the multiplicity means to deepen the understanding of phenomena and to realize that what we know is little compared to what is unknown; why is it said that there is only one way to study economics? This paradox also applies to the discourse according to which economics is a positive science based on natural laws and to Islamic discourse which establishes that there are global economic laws valid for all social systems. This reveals that what really drives the thinking is not the difference with the mainstream economic model, but its imitation to obtain what seems to be one of its most important competitive advantages for the construction and formulation of the knowledge in a convincing way. If this discourse on Islamic economics declares itself to be based on a different world view, what really arouses it is not the difference, but the unlimited desire for convergence and similarity.

**KEYWORDS:** Methodology, Economics, Natural laws, Positivism, Islamic discourse

**JEL CLASSIFICATION:** A11, B1, B4

**KAUJIE CLASSIFICATION:** G1, G2, H11